على حافة اليأس

تجارب عائلات المختفين قسرياً من قبل النظام السوري

(مسح بالعينة)

اليـــوم التالـــي
لدعم الانتقال الديمقراطي في سوريا

THE DAY AFTER
Supporting Democratic Transition In Syria

على حافة اليأس

تجارب عائلات المختفين قسرياً من قبل النظام السوري

(مسح بالعينة)

نيسان\ ابريل 2020
جميع الحقوق محفوظة لمنظمة اليوم التالي ©

منظمة اليوم التالي (TDA) هي منظمة سورية تعمل على دعم الانتقال الديمقراطي في سوريا، ويتركز نطاق عملها في المجالات التالية: سيادة القانون، العدالة الانتقالية، إصلاح القطاع الأمني، تصميم النظم الانتخابية وانتخاب الجمعية التأسيسية، التصميم الدستوري، الإصلاح الاقتصادي، والسياسات الاجتماعية.

"نشكر مركز الشرق للسياسات على مساهمتهم القيمة في إصدار هذا التقرير"

مركز الشرق للسياسات (**OPC**) هو مركز أبحاث مستقل تأسس عام 2014، يقدم الاستشارات والخدمات البحثية بهدف تطوير السياسات والبرامج التنموية والإنسانية ودعم الاستقرار وإعادة الإعمار في مناطق الأزمات والبيئات الهشة.

و "منظمة حُماة حقوق الإنسان"

حُماة حقوق الإنسان منظمة حقوقية غير ربحية تسعى لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والدفاع عن ضحايا الاختفاء القسري والمفقودين وتوثيق حالات القتل خارج إطار القانون ونشر ثقافة حقوق الإنسان بالمجتمع السوري وبناء الشراكات مع المنظمات الحقوقية المختصة ومشاركة البيانات مع المؤسسات التي تعنى ب العدالة والمسآلة والبحث والتعامل مع آليات الامم المتحدة ولجان التحقيق الخاصة تتبع المنظمة المعايير الدولية في توثيق وجمع البيانات وتخزينها ومشاركتها َمع شركاء المنظمة.

هيكلية التقرير:

مقدمة	5
أولاً- المنهجية وخصائص العينة	6
ثانياً- كيف تتم عمليات الإخفاء القسري؟ الملابسات والظروف	9
ثالثاً- ماذا يعرف ذوي المختفين قسرياً؟ مصادر المعلومات المتضاربة	11
رابعاً- أبرز الجهات المتورطة في عمليات الإخفاء القسري ومصير الضحايا	13
الخلاصات	15
ملحق استبيان المسح	16

مقدمة

وصفت اللجنة الدولية المستقلة المكلفة من قبل الأمم المتحدة بالتحقيق في الانتهاكات في سوريا، عمليات الإخفاء القسري التي ينفذها النظام السوري بأنها "جزء من مجموعة هجمات واسعة ومنهجية تستهدف السكان المدنيين، وهي بذلك ترقى إلى أن تكون جرائم ضد الإنسانية»[1]. كان ذلك في نهايات عام 2013 حيث دار الحديث حول بضعة آلاف من المختفين قسرياً آنذاك، لكن العمليات ما زالت مستمرة حتى اليوم. وقد وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تقرير لها، صدر مطلع عام 2019، وقوع ما لا يقل عن 98 ألف عملية إخفاء قسري في سوريا منذ اندلاع الانتفاضة عام 2011 وحتى تاريخ صدور التقرير المذكور[2]. وقد أشار التقرير أيضاً إلى أن قوات النظام السوري مسؤولة عن 85% من تلك العمليات، فيما تتحمل التنظيمات الجهادية، مثل تنظيم داعش وجبهة النصرة، المسؤولية عن ما يقارب 11% منها. وتبقى نسبة أكبر بقليل من 4% من حالات الاختفاء القسري، نسبت إلى فصائل المعارضة المسلحة والقوات التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي "قوات سوريا الديمقراطية».

لذلك ينصب اهتمام هذا التقرير على حالات المختفين قسرياً في المعتقلات ومراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري الذي استخدم الإخفاء القسري إلى جانب الاعتقال التعسفي، كأداة لإرهاب المجتمع السوري وإجبار معارضيه على الخضوع، فيما وصفته منظمة العفو الدولية في أحد تقاريرها بـ "العملية دائمة التطور»[3] والتي تستهدف بشكل أساسي، بحسب التقرير، المعارضين السلميين للنظام، والمتظاهرين والناشطين السياسيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والإعلاميين، والأطباء، والعاملين في مجال الإغاثة والمساعدات الإنسانية، والعسكريين وموظفي الدولة المشكوك في ولائهم، إلى جانب أفراد عائلات كل من ذكروا أعلاه.

وبالرغم من أن الإخفاء القسري بحد ذاته هو جريمة موصوفة في القانون الدولي، إلا أن الأخطر في الحالة السورية هو الممارسات التي يتعرض لها المختفون قسرياً في مراكز الاحتجاز، حيث ينقطعون عن العالم الخارجي تماماً، ويتعرضون لمختلف أشكال التعذيب الجسدي والنفسي والاعتداءات الجنسية، دون أن يحظوا بأي حماية قانونية. ويدرج التقرير المشار إليه لمنظمة العفو الدولية، شهادات مروعة عن التجارب التي عاشها ناجون من الاختفاء القسري، وما زالت تعيشها عائلات المختفين من غير الناجين[4]، وكيف ألحقت بهم عمليات الإخفاء القسري أضراراً نفسية واقتصادية وقانونية بالغة.

يكاد يكون من المستحيل التمييز بين المعتقلين والمختفين قسرياً ضمن من تقوم أجهزة النظام السوري وميلشياته باحتجازهم. إذ لا تصدر السلطات، في الأغلبية الساحقة من الحالات، مذكرات توقيف أو استدعاء، كما أنها لا تبلغ عائلات المحتجزين بالواقعة. بالتالي، ومن المنظور القانوني، فإن كل الذين تحتجزهم أجهزة الأمن يعتبرون مختفين قسرياً، لفترة تطول أو تقصر[5]. وحين تعترف أجهزة النظام لاحقاً، باحتجاز البعض منهم، يتحولون إلى معتقلين، فيما تنكر احتجاز بعضهم الآخر فيبقون مختفين قسرياً. لكن لا شيء يمنع أن يعود من اعتبروا معتقلين، للاختفاء مجدداً، في سياق التنقلات العديدة التي يمر بها المعتقلون بين مراكز الاحتجاز والأفرع الأمنية المختلفة، ذلك ما أكده تحقيق صحفي تقصى عن حالة مئة معتقل ومختفي قسري تبين أن واحداً وعشرون منهم على الأقل عادوا للاختفاء بعد أن تمكنت عائلاتهم من التثبت من مكان اعتقالهم في وقت سابق[6].

في هذا التقرير نحاول تسليط الضوء على جوانب من تجارب عائلات ضحايا الاختفاء القسري من قبل النظام السوري، من خلال مجموعة من المؤشرات الكمية التي تتكامل معاً لرسم صورة أوضح عن مساعي العائلات الباحثة عن أبنائها والتي وصفتها لين معلوف، مديرة بحوث الشرق الأوسط في منظمة العفو الدولية، بالقول: "إن الحكومة السورية تعرقل بشكل فعال وعن عمد حق العائلات في معرفة مصير أحبائهم ومكان وجودهم، وبذلك تتسبّب باستمرار المعاناة التي لا تُحتمل بسبب حالة عدم اليقين التي يعيشها أقارب المختفين، وهم غالباً من النساء والأطفال"[7].

---

(1) - The independent international commission of inquiry on the Syrian Arab Republic, meeting room paper ,2013, in link: https://bit.ly/39fxpyb, last seen 31-03-2020.

(2) - الشبكة السورية لحقوق الإنسان، الإخفاء القسري سلاح النظام الأكثر وحشية، 2019، على الرابط: https://bit.ly/33QEvIv، تاريخ 25-3-2020.

(3) - منظمة العفو الدولية، ما بين السجن والقبر، حالات الاختفاء القسري في سوريا، 2015، على الرابط: https://bit.ly/2UhlhIO، تاريخ 26-03-2020.

(4) - المصدر السابق نفسه.

(5) - مقابلة هاتفية أجراها باحثو مركز الشرق مع قاضي تحقيق سابق في دمشق انشق عن النظام ويعيش في دولة أوروبية، تاريخ 25-03-2020.

(6)- سلطان جلبي، تجارة الاعتقال في سجون ومعتقلات النظام السوري، موقع حكاية ما انحكت، 2020، على الرابط: https://bit.ly/35n7OmI، تاريخ 01-05-2020.

(7) - لين معلوف، عائلات المختفين قسرياً متروكة وحدها للعثور على إجابات بشأن أحبائها، منظمة العفو الدولية، 2019، على الرابط: https://bit.ly/3bZoWRO، تاريخ 07-04-2020.

أولاً- المنهجية وخصائص العينة:

اعتمد المسح على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، حيث تم تصميم استبيان يتقصى تجربة الاختفاء القسري من منظور عائلات ذوي المختفين قسرياً، وذلك منذ لحظة وقوع عمليات الاختفاء القسري وما عرفوه عن ملابساتها، مروراً بعمليات البحث والاستقصاء عن مكان المختفين قسرياً، وصولاً إلى أخر ما يعرفونه عن مصائر ذويهم المختفين.

على ذلك أجريت المقابلات المقننة مع أشخاص من أقارب المفقودين من الدرجة الأولى أو الثانية أو في حالات قليلة جداً مع أشخاص مقربين من دوائرهم الاجتماعية الضيقة.

« صلة القرابة بالمختفي

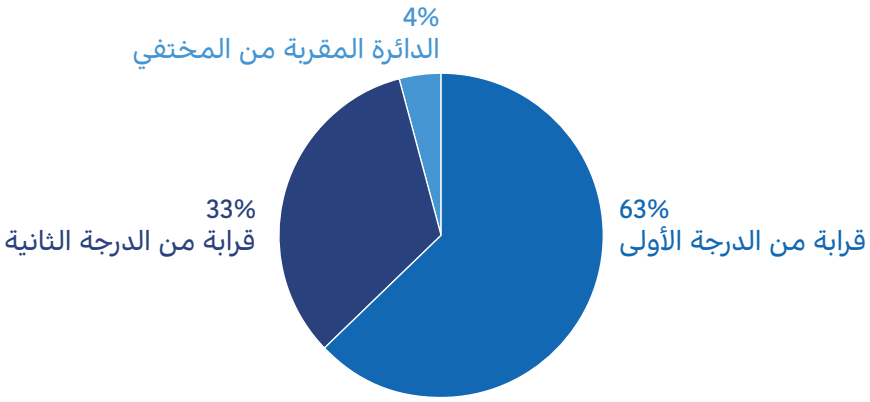

شكل رقم (1) يظهر توزع المستجيبين حسب علاقتهم مع المختفي قسرياً.

ضمت عينة المسح 344 حالة اختفاء قسري، وتم الوصول إلى العينة باعتماد أسلوب عينة كرة الثلج، كونه الأسلوب الأجدى في التعامل مع مجتمعات البحث ذات السمات الخاصة أو التي مر أفرادها بتجارب استثنائية، ولاسيما ضمن السياق السوري المعقد أصلاً، حيث يعد الحديث حول موضوع الاختفاء القسري أمراً محظوراً في مناطق واسعة من البلاد حيث يسيطر النظام السوري، وبالتالي لا يمكن الوصول إليها دون المجازفة بتعريض الباحثين أو المستجيبين إلى مخاطر. لذلك تم تنفيذ الجزء الأكبر من المقابلات ضمن المناطق التي تسيطر عليها المعارضة شمال سوريا، فيما أجري الجزء الآخر مع سوريين لاجئين في تركيا، وبلغت النسب على التوالي 78% مقابل 22%. لكن العينة ضمت رغم ذلك حالات اختفاء قسري لأشخاص ينحدرون من مناطق مختلفة في سوريا، وحالات اختفاء قسري وقعت في مناطق مختلفة من سوريا.

أجريت جميع المقابلات خلال الفترة الزمنية ما بين تشرين الأول من عام 2019 حتى كانون الثاني 2020، ونفذها فريق من الباحثين الميدانيين المدربين موزعين في مناطق مختلفة ضمن محافظة إدلب والأجزاء الخاضعة للمعارضة من محافظة حلب.

جاءت النسبة العظمى من حالات الإخفاء القسري التي جرى تقصيها ضمن المسح من سكان محافظات وسط وشمال وغرب سوريا، حماة وحمص وحلب وإدلب، كما ضمت نسبة مقبولة من محافظتي دمشق وريفها، لكن النسبة كانت أقل في درعا ودير الزور واللاذقية وغيرها. ويعود عدم التمثيل المتكافئ للمحافظات السورية ضمن العينة بالدرجة الأولى إلى النطاق الجغرافي الذي أجريت فيه المقابلات.

«

مكان الإقامة قبل الاختفاء

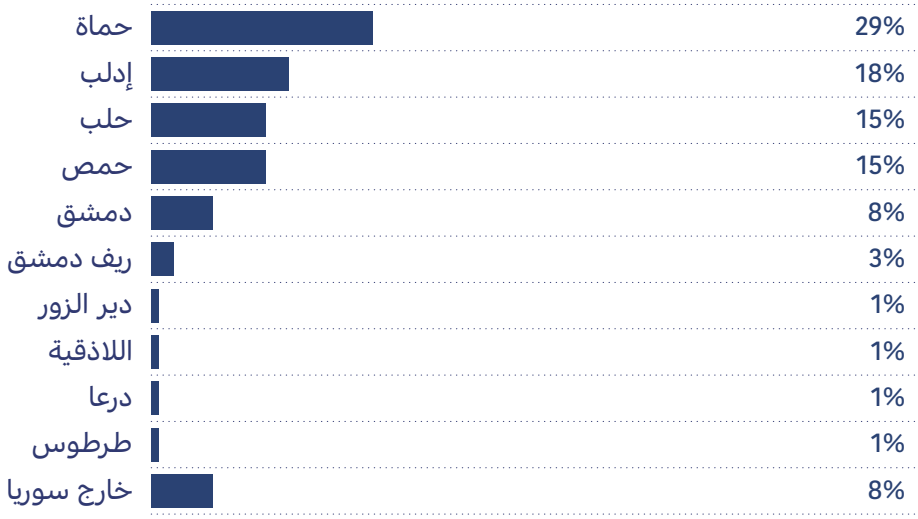

شكل رقم (2) يظهر توزع حالات التقصي حسب المحافظات التي ينحدرون منها.

من الناحية الجندرية فإن الغالبية الساحقة من عينة المسح كانوا من الذكور، فيما بلغت نسبة تمثيل الإناث في العينة حوالي 2,3%، ويعود ذلك في جزء منه إلى أن الغالبية الساحقة من ضحايا الاختفاء القسري أنفسهم هم من الذكور. فوفق بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان المذكورة سابقاً، بلغت نسبة الإناث من إجمالي المختفين قسرياً حتى آب 2019 حوالي 7%[8]، ورغم أن هذه النسبة تساوي حوالي خمسة آلاف مختفية قسرياً، إلا أنه حين يتعلق الأمر بنساء مختفيات قسرياً، يصبح من الأصعب الوصول إلى حالاتهم والتقصي عنها لما يتصف به الأمر من حساسيات مجتمعية.

أما من الناحية العمرية، فنلاحظ أن الفئة الأكبر من حالات الاختفاء التي تم التقصي عنها كانت من الفئة العمرية ما بين 18 حتى 30 عاماً، وبلغت نسبتهم 42%، تليها الفئة العمرية ما بين 30 حتى 40 عاماً، وبلغت نسبتهم 32%، فيما تنخفض النسب كلما ازداد العمر، لكن الملاحظ أن نسبة 5% من المختفين قسرياً كانوا من الأطفال دون سن 18 عاماً.

العمر وقت الاختفاء

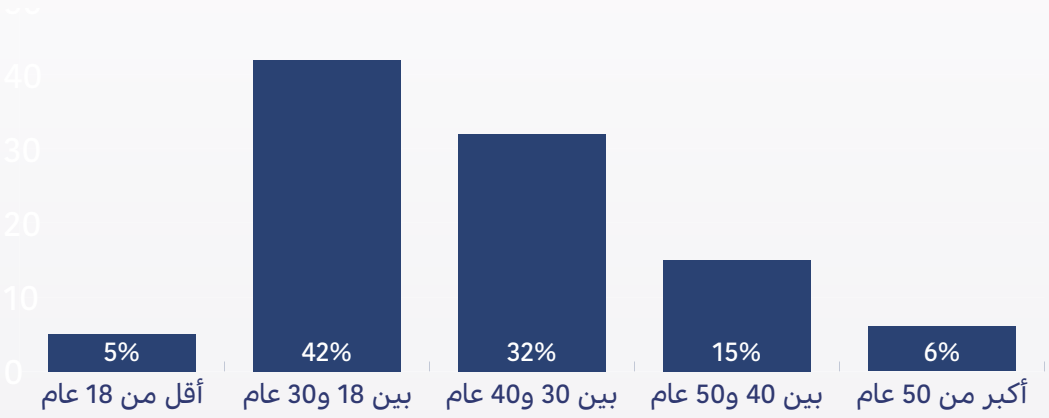

شكل رقم (3) يظهر توزع حالات التقصي حسب العمر عند حدوث الاختفاء.

وبما أن غالبية المختفين قسرياً كانوا من الشباب، فكذلك كانت غالبيتهم من المتزوجين الذين بلغت نسبتهم 74% في مقابل 26% من العازبين، أي أنه بالنسبة لحوالي ثلاثة أرباع عينة المسح كان هناك شريك بقي وحيداً وأسرة تفككت.

(8) - مصدر سبق ذكره.

الحالة الاجتماعية «

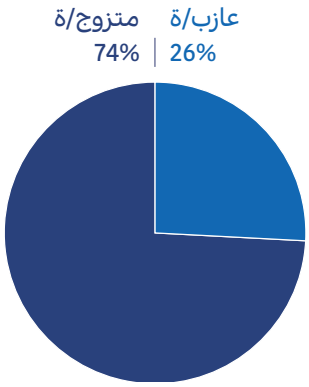

شكل رقم (4) يظهر توزع حالات التقصي حسب الحالة الاجتماعية.

من ناحية مستوى التعليم، فقد توزعت حالات التقصي على أربعة مستويات تعليمية، الأغلبية العظمى من حالات الاختفاء القسري التي تم التقصي عنها من ذوي التعليم الأساسي والمنخفض وبلغت نسبتهم 75%، أما من حصل على تعليم جامعي فما فوق فكانت نسبتهم 9%.

المستوى التعليمي «

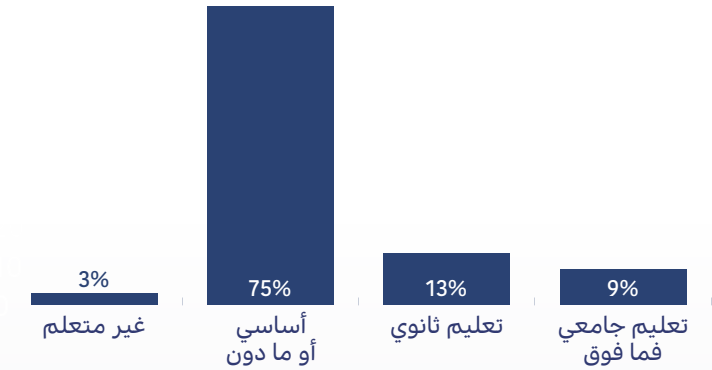

شكل رقم (5) يظهر توزع حالات التقصي حسب مستوى التعليم.

لا يدعي المسح أن عينته تمثل "مجتمع بحث» المختفين قسرياً من قبل النظام السوري، فهو مجتمع غير واضح الأبعاد، وكل ما نعرفه عنه هو نتاج عمل منظمات حقوقية وتقديرات خبراء وشهادات ناجين، لكن المسح يراهن على أن تقصي تجارب عدد كبير نسبياً من المختفين وعائلاتهم قد يسهم في تعميق فهمنا لواحدة من أعقد القضايا في النزاع السوري من الناحية القانونية والإنسانية.

ثانياً- كيف تتم عمليات الإخفاء القسري؟ الملابسات والظروف

تشير بيانات المسح أن غالبية عمليات الإخفاء القسري التي تم التقصي عنها قد وقعت بين الأعوام 2011 و2012 و2013، بالتالي فنسبة 79% من إجمالي عينة المسح هي من الحالات التي مضى على اختفائها سبع سنوات أو أكثر. أما في السنوات اللاحقة فنلاحظ انخفاضاً منتظماً في أعداد المختفين قسرياً حيث لم يتجاوز عدد حالات التقصي التي تعرضت للاختفاء القسري خلال الأعوام 2018 و2019 من إجمالي العينة، عتبة العشرة أشخاص بنسبة أقل من 3%. لكن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال أن خطر الاختفاء القسري قد زال عن السوريين، فلا زالت الشبكة السورية لحقوق الإنسان توثق حتى اليوم وقوع مئات حالات الاعتقال على يد قوات النظام السوري كل شهر، والتي يتحول معظم ضحاياها إلى مختفين قسرياً لاحقاً[9].

يمكن إرجاع ذلك الانخفاض في أعداد المختفين قسرياً إلى التطورات العسكرية التي جرت على الأرض بدءاً من عام 2012، حيث خرجت مناطق عديدة عن سيطرة النظام، وتوسعت تلك المناطق أكثر خلال عام 2013 لتشكل مناطق آمنة لمعارضي النظام من ناحية عدم تعرضهم للاعتقال والإخفاء القسري من قبله. وحتى بعد التدخل العسكري الروسي عام 2015، حين بدأت المعارضة تخسر الأراضي التي تسيطر عليها لمصلحة النظام شيئاً فشيئاً، فإن أغلب المهددين بالاعتقال والإخفاء كانوا يغادرونها باتجاه مناطق الشمال السوري بموجب ما سمي اتفاقات "المصالحة» التي جرت بين المعارضة والنظام بضمانة روسية.

» مدة الاختفاء

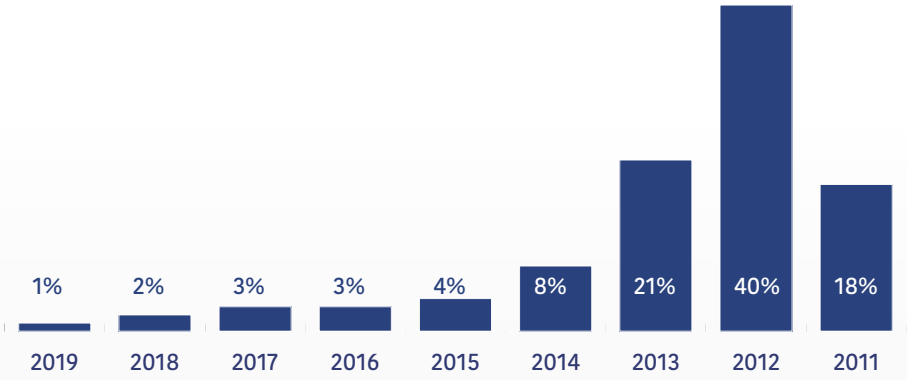

شكل رقم (6) يظهر توزع حالات التقصي حسب سنة الاختفاء القسري

أما حول ملابسات وقوع عمليات الاختفاء القسري، فإن بيانات المسح تظهر أن النسبة الأكبر من حالات الاختفاء القسري التي تم التقصي عنها، وقعت أثناء تنقل الأشخاص من منطقة إلى أخرى، وبالتحديد على الحواجز ونقاط التفتيش التي نشرها النظام بكثافة في جميع أنحاء البلاد عقب نشوب الاحتجاجات. بعض تلك الحواجز تتبع إلى الجيش، وبعضها الآخر إلى الأجهزة الأمنية المختلفة كالمخابرات العسكرية والمخابرات الجوية وغيرها، بالإضافة إلى حواجز كانت تقيمها المليشيات التابعة للنظام، كمليشيات الدفاع الوطني ومجموعات الشبيحة، وهناك أخيراً الحواجز المشتركة التي تضم بعض أو كل الجهات التي ذكرت.

بالنسبة لحالات التقصي في هذا المسح فقد بلغت نسبة الذين اختفوا على حواجز تابعة للنظام حوالي 49% من الإجمالي، تليها مباشرة نسبة 19% تقريباً من الحالات، اختفوا عقب مداهمات لمنازلهم، أما النسبة المرتفعة الثالثة وهي 16% تقريباً، فكانت لحالات اختفاء قسري وقعت في أماكن عامة كشوارع المدن والمطاعم وغيرها.

(9) - راجع التقارير الشهرية للشبكة على الرابط: https://bit.ly/2Rha3IV، تاريخ 07-04-2020.

مكان الاختفاء

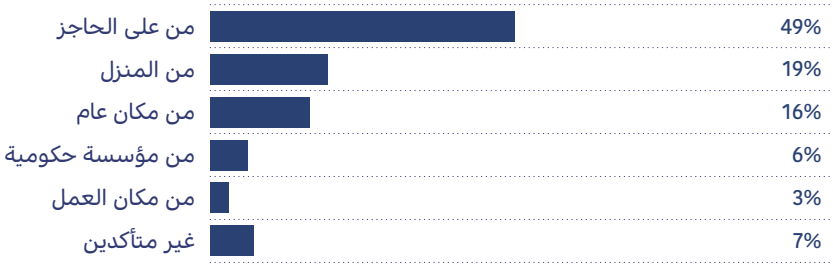

شكل رقم (7) يظهر توزع حالات التقصي حسب المكان الذي اختفوا منه.

تشير بيانات المسح أيضاً إلى أن نسبة كبيرة من حالات الإخفاء القسري كانت تتم بشكل جماعي، ففي 45% من حالات التقصي، لم يختف الأشخاص بمفردهم بل كان معهم آخرون في نفس المكان أو في نفس المركبة، ما يوحي أن جزءاً من تلك العمليات كان يتم بشكل عشوائي وجماعي، خاصة في حالات مداهمة الأحياء السكنية والمناطق التي شهدت احتجاجات مناهضة للنظام، وبعض تلك المداهمات كانت تصل أحياناً إلى اعتقال كل الذكور البالغين في الحي أو المنطقة.

هل كان هناك أشخاص آخرون فقدوا معه؟

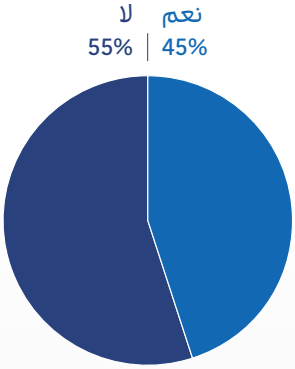

شكل رقم (8) يظهر توزع حالات التقصي حسب وجود أو عدم وجود مختفين آخرين في نفس الحادثة.

ما قد يدعم الاستنتاج الأخير حول الطابع الجماعي والعشوائي في كثير من حالات الإخفاء القسري التي ترتكبها قوات النظام، هو أنه في حوالي 32% من الحالات التي تم التقصي عنها، كان هناك أكثر من خمسة أشخاص اختفوا إلى جانب الحالات نفسها، ووصلت الأرقام في بعض الحالات إلى أكثر من مئة شخص اختفوا في حوادث بعينها. تروي عائلة أحد المختفين من بلدة صوران في ريف حماة والتي قام النظام باقتحامها مع بلدات مجاورة أواسط عام 2014، قائلة: "قام النظام يومها بمداهمة البلدة بأرتال من الجيش تدعمها أجهزة الأمن من عدة محاور، وأخذوا المفقود من منزله مع أكثر من 70 شخص من صوران وحدها».

عدد الأشخاص المفقودين معه

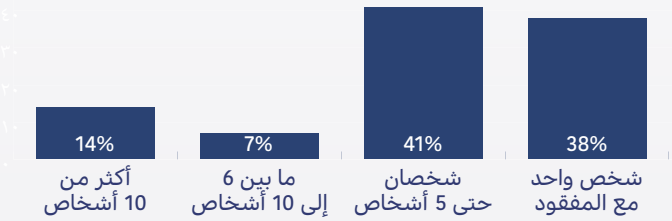

شكل رقم (9) يظهر توزع حالات التقصي حسب عدد المختفين في نفس الحادثة.

في حالات كثيرة يكون المختفون بشكل جماعي إما أفراداً من عائلة ممتدة واحدة أو مجموعات يربطها الانتماء إلى حي أو منطقة سكنية أو إلى نشاط ما معارض للنظام. لكن في بعض الحالات لا يكون هناك قاسم مشترك سوى التواجد في مكان واحد لحظة وقوع المداهمة مثلاً.

ثالثاً- ماذا يعرف ذوي المختفين قسرياً؟ مصادر المعلومات المتضاربة:

غالباً ما يكون شهود العيان هم المصدر الأساسي للمعلومات حول واقعة الاختفاء بالنسبة لعائلات المختفين. إذ أن هناك نسبة 66% من أفراد عائلات المختفين الذين تحدثنا إليهم، قالوا إنه كان هناك شهود عيان أخبروهم بالواقعة، وقد يكون الشهود مسافرين في المركبة التي كان يستقلها المختفي أو أنهم زملاء له في العمل في حال اختفى في مكان عمله أو أحد أفراد أسرته في حال أخذه من منزله.

» هل كان هناك شهود على الاختفاء؟

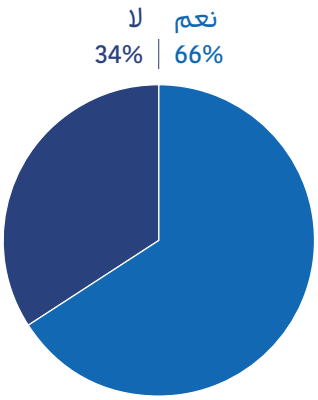

شكل رقم (10) يظهر توزع حالات التقصي حسب وجود شهود عيان على الواقعة.

إذاً فمن خلال شهود العيان تحصل عائلات المختفين على أولى المعلومات عما جرى مع أبنائها، سواء من حيث ملابسات الاختفاء أو مكان وقوعه أو الجهة أو الجهات التي نفذته. عقب ذلك تبدأ جهود العائلات في محاولة الكشف عن مصير أبنائها، فيفلح بعضها في الوصول إلى معلومات إضافية، فيما لا يحالف الحظ بعضها الآخر.

تشكل تجربة العائلات الباحثة عن مفقوديها، إحدى أكثر القصص مأساوية في النزاع السوري، فالعائلات تقضي سنوات في البحث بكل الوسائل، وفي معظم الحالات لا تجني سوى أنباء متضاربة من مصادر مختلفة، كما هو الحال بالنسبة لمعظم الحالات في عينة هذا المسح.

تجري عمليات البحث عبر ثلاث قنوات، أولاً القنوات الرسمية كالشرطة وأفرع الأمن والتي نادراً ما تصرح رسمياً بأي معلومات عن المحتجزين لديها، وإن صرحت فغالباً لا تكون الأخبار سارة للعائلات. تقول عائلة أحد الأشخاص المختفين في حلب مطلع عام 2012: "قامت والدة المفقود منذ عامين بالذهاب إلى دمشق للمطالبة بالكشف عن مصير ابنها، فتم تحويلها إلى مستشفى تشرين العسكري لاستلام أمانته» وبالطبع فالمستشفى المذكور هو مستشفى حكومي في دمشق يتبع لوزارة الدفاع ومسؤول عن إصدار آلاف تقارير الوفاة الملفقة لمعتقلين قضوا تحت التعذيب[10]. لكن ليست كل عائلات المختفين تمتلك الجرأة على الذهاب إلى أفرع الأمن للمطالبة بأبنائها، وتلك المخاوف تعبر عنها إحدى العائلات التي اختفى ابنها في دمشق نهاية عام 2011 بالقول: "حاول شقيق المفقود البحث عنه عند الأمن، فقام الأمن باعتقال الشقيق، ولم يفرج عنه إلا بعد سنة كاملة، وما عدنا نجرؤ على السؤال مرة أخرى».

أما القناة الثانية فهي غير رسمية، وتعتمد على وسطاء الفساد الذين يربطون بين عائلات المختفين وبين مسؤولي الأجهزة الأمنية، وهذه الطريقة غالباً ما تتضمن دفع رشاوي كبيرة عبر وسطاء إلى عناصر وضباط في الأجهزة الأمنية، وكثيراً ما تتحول إلى عمليات احتيال وابتزاز مالي وعاطفي.

تقول عائلة أحد المختفين في حمص أواخر عام 2011: "تم تسليم هوية المفقود عام 2013 على أساس أنه توفي، لكن بعد عامين، في 2015 تمكنت والدته من زيارته في سجن صيدنايا بعد دفع مبلغ مليون ليرة سورية عن طريق وسيط، وقد تكررت زيارة الأم له مرة أخرى، لكن في المرة الثالثة أخبروها أن تأخذ شهادة وفاة ابنها من مشفى تشرين العسكري».

(10)- مكتب دمشق الإعلامي، تقرير حول مستشفى تشرين العسكري، 2014، على الرابط: https://bit.ly/3aRVv36، تاريخ 01-05-2020.

في حين تكون القناة الأخيرة من خلال مشاهدات المعتقلين الناجين، فكثير من العائلات تسارع للوصول إلى كل معتقل خرج حديثاً في محيطها، حاملة صور أبنائها، آملة أن يتعرف عليه، فينقل لهم أية أخبار. لكن معلومات الناجين دائماً ما تشير إلى وضع كان قائماً في الماضي.

يمكن الإشارة أيضاً إلى أنه في حالة 22% من المختفين، أكدت عائلاتهم أنها قد تلقت اتصالات بخصوص المختفي من قبل عناصر تابعة للنظام أو شخصيات مقربة منه أو حتى محامين يعملون كوسطاء بين عائلات المختفين والمسؤولين في أجهزة الأمن. ثلث تلك الاتصالات كانت بغرض طلب أموال مقابل إعطاء معلومات عن المختفي أو حتى مقابل الإفراج عنه، وتراوحت تلك المبالغ ما بين مئتي دولار وصولاً إلى 30 ألف دولار. أما باقي الاتصالات فكانت لمجرد إيصال معلومات تبين لاحقاً للأهالي أن معظمها لم يكن صحيحاً. تقول عائلة مختفي خمسيني من بلدة الحماميات في ريف حماة الشمالي: "لقد جاءتنا اتصالات كثيرة من ضباط وصف ضباط على حواجز النظام في العامين 2011 و2012 مفادها بأنه قد تم قتله ورمي جثته على المفترق الواقع شرقي القرية على طريق محردة – كفرزيتا، لكن جميع تلك الاتصالات والمعلومات لم يتبين صدقها، حيث كنا نذهب في كل مرة إلى المكان المذكور دون أن نجد شيئاً». وتروي عائلة أخرى اختفى ابنها في نيسان من عام 2014 في ريف حماة أيضاً: "تواصل معنا من هاتف أخي المفقود شخص قال إنه ضابط، ولم يعرف عن اسمه، وقال لنا أنه لا توجد أي تهم موجهة إلى ابنكم، مجرد سؤال وجواب، ومن ثم سيخلى سبيله، ومن يومها لم يتواصل معنا لا هو ولا غيره».

» هل تم التواصل معكم لتزويدكم بمعلومات عن المختفي

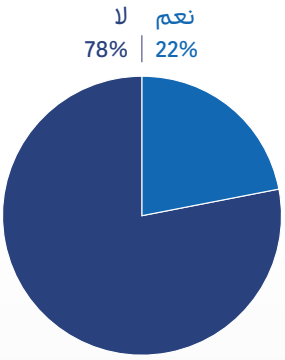

شكل رقم (11) يظهر نسبة عائلات المختفين التي تم التواصل معها لتزويدها بمعلومات عن المختفي.

رابعاً- أبرز الجهات المتورطة في عمليات الإخفاء القسري ومصير الضحايا:

توضح بيانات المسح أن غالبية حالات الاختفاء القسري كانت تتم على يد قوات مشتركة تابعة للنظام السوري، ففي 59% من حالات التقصي قالت العائلات أن عملية الإخفاء تمت عبر الدوريات أو الحواجز أو المداهمات التي تضم أكثر من جهة وقوة أمنية، كالجيش ومفارز الأفرع الأمنية وعناصر المليشيات التابعة للنظام. في هذه الحالات يكون من الأصعب تتبع مسار المختفي أو تحديد على من تقع المسؤولية القانونية من بين كل الأجهزة والقوى التي شاركت في الانتهاك، فيما يبدو أنه تكتيك يتبعه النظام ليضيع حق الضحية بين عدة جناة.

بالدرجة الثانية يبدو أن لجهاز الأمن العسكري والأفرع التابعة له في المحافظات، دور بارز في تنفيذ عمليات الإخفاء القسري، حيث كان مسؤولاً عن أكثر من 13% من الحالات التي تقصينا عنها. هذه النسبة لا تبدو كبيرة جداً لكنها ثاني أكبر نسبة بين حالات العينة. أما ثالث أكبر نسبة فكانت للمليشيات التابعة للنظام والتي يصطلح على تسميتها محلياً بـ "الشبيحة»، وهؤلاء كانوا مسؤولين عن أكثر من 7% من عمليات الإخفاء القسري ضمن عينة المسح.

كذلك هناك نسبة بحدود 7% من الحالات التي لا يعرف ذويها على وجه التأكيد الجهة التي كانت وراء اختفائها، لكن ما تبقى من النسب فقد توزعت بالتوالي على الجيش وأجهزة الأمن، مثل الأمن السياسي وأمن الدولة وغيرها.

الجهة المسؤولة عن الاختفاء إن وجدت «

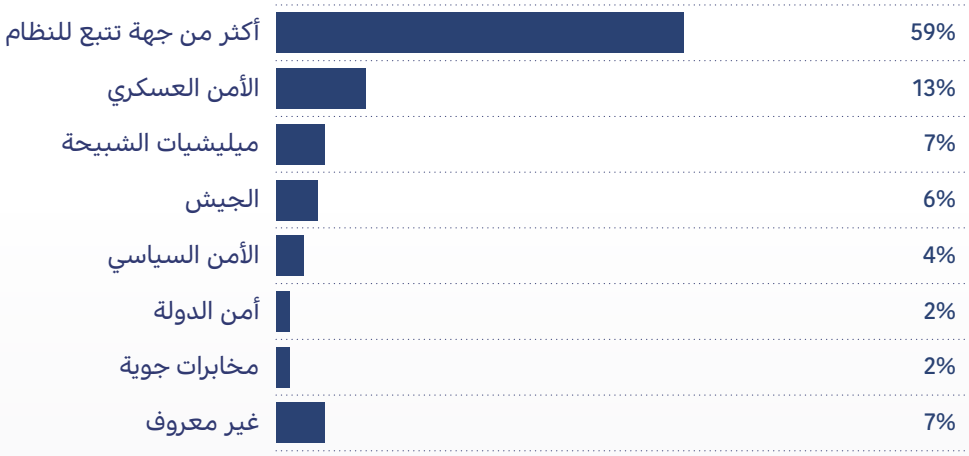

شكل رقم (12) يظهر توزع حالات التقصي حسب الجهة التي نفذت العملية

جدير بالذكر أن مسؤولية جهة أمنية ما عن عملية الإخفاء لا يعني أن المختفي بالضرورة موجود عندها، فالمختفون وكذلك المعتقلون غالباً ما يتم نقلهم من فرع لآخر ومن محافظة لأخرى وفق آليات إجرائية غير مفهومة تتعبها أجهزة النظام. يروي شقيق أحد المختفين في ريف حمص منتصف عام 2013 "حاول أخي الخروج من منطقة الحولة باتجاه إدلب تمهيداً للالتحاق بأهله في تركيا، وعند خروجه فقدنا الاتصال معه، بعد حوالي أربعة أيام أخبرنا مساعد أول يعمل في المخابرات الجوية في مدينة حماة إنه موجود في حماة في فرع الرباعية، وبعدها علمنا أنه قد تم تحويله إلى معتقل دير شميل، حيث بقي هناك حوالي ثلاثة أشهر قبل نقله إلى الشرطة العسكرية في القابون بدمشق لمدة لأكثر من سنة، وفي الشهر الرابع من عام 2015 نقل إلى سجن صيدنايا وبعدها انقطعت أخباره بشكل نهائي».

أخيراً بالنسبة لمصائر الحالات التي تم التقصي عنها في هذا المسح، قالت نسبة 15% تقريباً من عائلات المختفين الذين تم تقصي حالاتهم أنهم تلقوا تأكيدات بأن الفرد المختفي من عائلتهم قد توفي، بعضهم تأكد بعد استخراج وثائق من السجلات المدنية تبين أنها تتضمن تسجيل واقعة وفاة المختفي في تاريخ قديم، وبعضهم الآخر من خلال الوثائق المسربة من أجهزة النظام الأمنية، ومن أبرزها وثائق قيصر التي تضمنت صوراً لآلاف القتلى تحت التعذيب في أجهزة أمن النظام، وبعضهم الآخر عبر شهود عيان موثوقين من المعتقلين السابقين أو الناجين من الاختفاء القسري، لكن أي من تلك العائلات لم تتسلم جثة فقيدها من النظام.

» هل وصلكم خبر وفاة المختفي؟

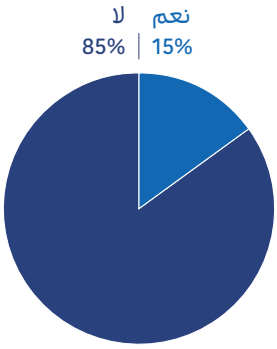

شكل رقم (13) يظهر توزع حالات التقصي حسب تأكيد حالة الوفاة

ورغم مأساوية تأكيد خبر الوفاة بعد الاختفاء كونه قطعاً لكل أمل متبقي، إلا أنه يضع نهاية ما لمعاناة سنوات طويلة عاشتها تلك العائلات، بخلاف حوالي 85% المتبقية من العائلات التي ما زالت تصارع أسئلة من نوع هل ما زال حياً؟ هل سيعود يوماً ما؟ وفي غضون ذلك تكبر زوجات في انتظار أزواجهن، وينضج أطفال دون أباءهم، ويشيخ آباء وأمهات في انتظار أبنائهم.

الخلاصات:

- اتبع النظام السوري أسلوب الإخفاء القسري كسياسة ممنهجة، ضمن مجموعة من السياسات الأخرى كالاعتقال التعسفي والقصف والحصار وغيرها من الممارسات التي هدفت إلى كسر إرادة السوريين المطالبين بالتغيير السياسي وسحق الناشطين منهم. لكن من بين كل تلك السياسيات تبقى عمليات الإخفاء القسري من أشدها وطأةً كون آثارها لا تقتصر على الجوانب النفسية والاجتماعية والاقتصادية للضحايا وعائلاتهم، بل تمتد إلى مشكلات على المستوى القانوني حين يتعلق الأمر بزوجات او أزواج المختفين والمخفيات أو بممتلكاتهم وأعمالهم.

- ترجح بيانات المسح أن الغالبية العظمى من المختفين قسرياً على يد القوات التابعة للنظام السوري، والمقدر عددهم بأكثر 90 ألف مواطنة مواطن، اختفوا خلال الأعوام الثلاث الأولى للنزاع السوري، بينما انخفضت أعداد الحالات في السنوات اللاحقة نتيجة خروج المناطق عن سيطرة النظام وتزايد أعداد اللاجئين إلى خارج البلاد، لكن سياسة الاخفاء بقيت مستمرة حيث توثق منظمات حقوقية سورية حتى اليوم مئات حالات الاعتقال كل شهر والذين يتحول كثير منهم إلى مختفين قسرياً.

- حوالي نصف حوادث الإخفاء القسري التي شملها المسح وقع ضحيتها أكثر من ثلاثة، مما يرجح الطابع العشوائي والجماعي الذي نفذت فيه تلك العمليات التي استهدفت أفراداً يجمعهم الانتماء إلى عائلة ممتدة واحدة أو إلى حي أو منطقة سكنية. في الوقت ذاته كانت حوالي نصف حالات الاختفاء القسري قد وقعت أثناء مرور الأشخاص على الحواجز ونقاط التفتيش التي نشرها النظام بكثافة في جميع أنحاء البلاد عقب نشوب الاحتجاجات، والتي كثيراً ما احتجزت الأشخاص بسبب انتماء العائلي او مكان الولادة.

- غالبية حالات الاختفاء القسري كانت تتم على يد قوات مشتركة تابعة للنظام السوري، ففي 59% من حالات التقصي قالت العائلات أن عملية الإخفاء تمت عبر الدوريات أو الحواجز أو المداهمات التي تضم أكثر من جهة وقوة أمنية، فيما يبدو أنه تكتيك يتبعه النظام ليضيع حق الضحية بين عدة جناة حيث يصبح من الأصعب تتبع مسار المختفي أو تحديد على من تقع المسؤولية القانونية من بين كل الأجهزة والقوى التي شاركت في الانتهاك. رغم ذلك يبدو أن لجهاز الأمن العسكري والأفرع التابعة له في المحافظات الدور الأبرز في تنفيذ عمليات الإخفاء القسري.

- تخوض عائلات المختفين تجربة مؤلمة تمتد في أغلب الحالات إلى سنوات من عمليات البحث أبنائها عبر القنوات الرسمية وغير رسمية، وكثيراً ما تتحول إلى عمليات احتيال وابتزاز مالي وعاطفي. في حين تكون القناة الأخيرة من خلال مشاهدات المعتقلين الناجين. نتيجة كل هذه الجهود غالباً ما تكون معلومات متضاربة تزيد من معاناتهم، هناك عائلات أقامت مجالس عزاء لأبنائها ليتبين بعد ذلك أنهم لازالوا أحياءً في أحد الأفرع الأمنية أو السجون العسكرية أو السرية، وعائلات أخرى استمرت في دفع الرشاوي إلى عناصر وضباط الأمن حتى بعد سنوات من مقتل أبنائها تحت التعذيب دون أن تعلم ذلك.

ملحق استبيان المسح

استمارة الشخص المفقود

»المعلومات الشخصية للضحية:

الاسم :

الكنية:

اسم الأب:

اسم و نسب الأم:

مكان الولادة:

تاريخ الولادة:

مكان الإقامة قبل الاختفاء:

العنوان بالتفصيل قبل الإختفاء:

الجنس:

- ذكر
- انثى

الطول:

الوزن:

لون العينين:

علامات مميزة: "اذا كانت المراة حامل- اذا كان لدى الشخص اعاقة- اذا لديه وشم-إذا كان معه اطفال»

الدين:

القومية:

الحالة الإجتماعية:

الجنسية:

المستوى التعليمي:

المهنة:

الأوراق الثبوتية التي كان يحملها: جواز سفر – هوية – دفتر عسكرية – إخراج قيد – دفتر عائلة – عقد زواج – غير ذلك

»المعلومات المتعلقة بالاختفاء

التاريخ:

المكان:

البلد:

كيف حصل الإختفاء إذا كان معروفا:

الجهة المسؤولة عن الإختفاء إن وجدت:

آخر تواصل مع الشخص المفقود:

هل كان هناك أشخاص آخرون فقدوا معه؟

- نعم (اذكرهم)
- لا

هل كان هناك شهود على الاختفاء؟

- نعم (أذكرهم)
- لا

هل تم التواصل معكم لتزويدكم بمعلومات عن المختفي؟

- نعم (من تواصل معك كشخص أو جهة)
- لا

اذا نعم كيف تم الاتصال بكم؟

- اتصال هاتفي
- رسالة
- عن طريق شخص اخر
- غير ذلك (اذكره)

هل تم طلب مقابل لتزويدكم بمعلومات عن المختفي؟

- نعم (المبلغ أو الطلب في حال تم طلب عمل شيء بالمقابل)
- لا

هل وصلكم خبر وفاة المختفي؟

- نعم
- لا

من الذي زودكم بالخبر؟

مكان الجثة إذا كان معروفا؟

معلومات إضافية:

»المعلومات الشخصية لمقدم المعلومات:

الاسم :

الكنية:

اسم الأب:

اسم و نسب الأم:

رقم وثيقة ثبوتية:

الدين:

القومية:

الحالة الإجتماعية:

الجنسية:

المستوى التعليمي:

المهنة:

مكان الولادة:

تاريخ الولادة:

مكان الإقامة الحالي:

العنوان الحالي بالتفصيل:

الجنس:

- ذكر
- انثى

صلة القرابة:

رقم الهاتف:

الإيميل:

اليـــوم التالـــي
لدعم الانتقال الديمقراطي في سوريا
THE DAY AFTER
Supporting Democratic Transition In Syria

التالي
THE DAY AFTER
اليوم